

دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)  
**The determinants of inflation in algeria during the periode(1990-2017)**  
**Econometric study.**

أ.بوشارب لامية

أستاذة مساعدة أ، جامعة الجزائر 3، الجزائر. bouchareb.lamia@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2019/09/06

تاريخ القبول: 2019/09/04

تاريخ الاستلام: 2019/08/30

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة الى تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في تغيرات معدل التضخم للفترة (1990-2017)، من خلال الاستعانة ببعض المتغيرات كالكتلة النقدية، الانفاق الحكومي، حجم الواردات، سعر الصرف و فائض الطلب الكلي، استنادا على النظرية الاقتصادية و الواقع الاقتصادي في الجزائر، حيث تبين بعد تحليل واقع تطور التضخم أن هناك بعض العوامل تتدخل في تحديده لفترات، و عوامل تساهم في رفعه في مراحل زمنية أخرى، كما أفرزت نتائج الدراسة القياسية أن كل من سعر الصرف ووتيرة تطور الواردات تساهمان في تفسير تغيرات التضخم حيث أدى تدهور سعر الصرف الى المساهمة في ارتفاع معدل التضخم بحوالي 30 %، و حوالي 59 % من ارتفاعه مصدرها التضخم المستورد.

كلمات مفتاحية: التضخم، سعر الصرف، حجم الواردات، الظرفية الاقتصادية. نمذجة قياسية.

تصنيف JEL: E31, F31, F10, C50, A10

**Abstract:**

This study aims to identify the determinants of inflation in algeria during the periode (1990-2017), Through the use of some variables as monetary mass, government expenditure, volume of imports, exchange rate and Surplus demand, based on the economic theory and economic reality in Algeria, where after analyzing the reality of the evolution of inflation, it was found that some factors interfere in determining it for periods, The results of the study showed that both the exchange rate and the pace of the development of imports contribute to the interpretation of inflation changes. The deterioration of the exchange rate contributed to the increase of the inflation rate by about 30%, and about 59% of its rise is imported inflation.

**Keywords:** inflation rates; exchange rate; importation level; econometric study; economic condition.

**Jel Classification Codes:** E31, F31, F10, C50, A10 .

المؤلف المرسل: بوشارب لامية. الإيميل: [bouchareb.lamia@univ-alger3.dz](mailto:bouchareb.lamia@univ-alger3.dz)

## 1. مقدمة:

تتفق المدارس الاقتصادية على أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، ولقياسه يستخدم بعض المؤشرات كمؤشر الأسعار عند الإستهلاك، ومكمش الناتج الداخلي الخام، إلخ....، فاستعمال كل مؤشر منوط بطبيعة الدراسة و الهدف الذي تسعى لتحقيقه، في هذا السياق تم استخدام مكمش الناتج الداخلي الخام للتعبير عن تغيرات معدلات التضخم، حيث شهدت فترة الدراسة (1990-2017) ظرفية اقتصادية أدت الى تذبذب في معدلات التضخم بين الارتفاع تارة والإخفاض تارة أخرى، في هذا الإطار نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الى تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة في تغيرات معدلات التضخم، وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في تغيرات معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2017)؟

تندرج ضمن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة زيادة كل من المعروض النقدي والإنفاق الحكومي في رفع مستوى التضخم؟
  - هل أدى الطلب الكلي الى زيادة في المستوى العام للأسعار؟
  - كيف كان تأثير كل من سعر الصرف وقيمة الواردات على مستوى التضخم؟
- لمعالجة الاشكالية وضعنا الفرضيات التالية:
- ساهم ارتفاع الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي بصفة معتبرة في رفع مستوى التضخم .
  - أدى ارتفاع الطلب الكلي الى زيادة في المستوى العام للأسعار.
  - أدى ارتفاع الواردات وتدهور سعر الصرف الى رفع معدلات التضخم من خلال رفع مستوى التضخم المستورد .
- اقتضت طبيعة الدراسة الاستعانة بالمنهجين الوصفي والتحليلي لتفسير تغيرات التضخم وتتبع مصادره، بالإضافة الى استخدام الأدوات القياسية لقياس مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية كالكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، قيمة الواردات، سعر الصرف، فائض الطلب الكلي على معدلات التضخم.

## 2. التضخم وفق النظرية الاقتصادية

### 1.2 النظريات المفسرة للتضخم:

لقد تعرضت العديد من النظريات لشرح أسباب التضخم ويمكن أن نقسم هذه النظريات إلى قسمين أولها نظريات الطلب التي تفسر ظاهرة التضخم إلى الارتفاع في الطلب الكلي، بينما ترجع نظريات العرض ظاهرة التضخم إلى الاختلالات التي تصيب جانب العرض الكلي.

### 1.1.2 نظريات الطلب:

تتفق نظريات الطلب جميعها على أن السبب الأساسي في إحداث التضخم هو زيادة الطلب الكلي، وإن اختلفت هذه النظريات في الأسباب التي يمكن أن تؤدي لزيادة الطلب الكلي، و طريقة التفاعل بين الطلب و العرض الكليان، و نفرق في هذا الصدد بين:

#### • نظرية كمية النقود "معادلة فيشر":

تعتبر نظرية كمية النقود أولى النظريات التي حاولت تفسير كيفية تحديد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث فيه، وقد رأى صاحب هذه النظرية "ايرفنج فيشر Irving Fisher" في كتابه الصادر سنة 1911 والمعنون «The Purchasing Power of Money» أن نظرية النقود يمكن أن تكتسب مزيدا من الوضوح إذا استخدمت معادلة التبادل في شرحها، وتتعلق هذه الحقيقة من حتمية المنطق أن يتساوى إجمالي قيم عمليات المبادلات التي تمت في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة مع مجموع المبالغ النقدية المتداولة في تسوية المبادلات خلال نفس الفترة الزمنية (يحيات، 2006، ص:49). ويمكن كتابة هذه المعادلة في الصيغة التالية:

$$M V = P T \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

**M**: كمية النقود سواء لدى الأفراد أو مُودعة لدى البنوك.

**V**: سرعة دوران النقود وهي عدد المرات التي يستخدم فيها وحدة النقد في المتوسط في عملية الشراء و البيع خلال فترة محددة (سنة)، **P**: الرقم القياسي لأسعار السلع المنتجة، و **T**: حجم الناتج. **PT**: قيمة المعاملات أو قيمة كل عمليات التبادل للسلع النهائية أو الوسيطة، و عمليات تبادل السلع المنتجة خلال العام أو المنتجة في السنوات السابقة.

ووفقا لمعادلة فيشر فإن قيمة المدفوعات العينية = قيمة المعاملات. وهي متطابقة لا تحتاج لإثبات حيث أنها صحيحة بالتعريف. ووفقا لهذه المتطابقة إذا ظلت سرعة دوران النقود **V** ثابتة و عدد المعاملات ثابتا، فإن الزيادة في كمية النقود تنعكس بكاملها في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فزيادة كمية النقود عن طريق طبع نقود جديدة يؤدي لزيادة الطلب على سلع و الخدمات و

مع ثبات العرض فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود (عبد القادر عطية، 2004، ص:170) كما يلاحظ أن هذا التحليل يستند إلى مجموعة من الافتراضات المستقاة من الفكر الكلاسيكي والتي قد تكون منافية للواقع.

• صورة الأرصدة النقدية لكمبرج:

هي عرض لنظرية كمية النقود على طريقة كمبرج، المقرر الأكاديمي لكل من Alfred Marshall و Arthur Cecil Pigou وهذا الفريق من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين لم يهاجم معادلة التبادل كما صاغها فيشر، بل إنهم يقرون بفائدتها التحليلية لإبراز العوامل الكمية المباشرة التي تحدد المستوى العام للأسعار. لكن هذه المجموعة من المفكرين ترى في استخدام طريقة الأرصدة النقدية أداة أقل ميكانيكية من طريقة فيشر لكنها قوية من الناحية التحليلية.

لقد بدأ مارشال عرضه للنظرية بالتركيز على فكرة الطلب على النقود، أي أن قرارات الأفراد فيما يتعلق بالحجم الأمثل من الأرصدة النقدية التي يرغبون الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة أو كاحتياطي نقدي، وهذا انطلاقاً من فرضية العقلانية والرشادة التي تجد ما يبررها في نظريات السلوك الاقتصادي للأفراد بناء على اعتبارات المنفعة الحدية. وافترض مارشال وبقية أساتذة اقتصاد جامعة كمبرج أن الطلب على النقود إنما يتناسب مع الدخل ومن ثمة تقدم مارشال بالصيغة التالية:

$$M^D = k * PY \dots \dots \dots (2)$$

حيث تشير  $M^D$  إلى الطلب الكلي على النقود،  $K$  معامل الأرصدة النقدية على التوالي (يحيات، 2006، ص:59).

وفق المعادلة رقم 2 تفترض أن النسبة المثلى من الدخل التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة هي مستقرة نسبياً في الأجل القصير، كذلك افتراض ثبات الطلب على النقود في الأجل القصير، بالإضافة إلى تركيزها على عامل التفضيل النقدي الذي يؤدي ارتفاعه مع ثبات كمية النقود إلى انخفاض الدخل النقدي بسبب انخفاض الأسعار. وهذا الارتفاع يعني انعدام الرغبة في اقتناء السلع، أي تحول التفضيل من سلع إلى نقود، مما يؤدي إلى زيادة عرضها وانخفاض سعرها والعكس بالعكس، وعموماً، فإن الأسعار سوف تتغير بشكل مستمر وهو ما يعني تغير قيمة النقود إلى أن يتحقق التوازن بين كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها  $M^D$ ، ورصيد عرض النقود  $M^S$  أي:

$$M^S = M^D = K.P.Y \dots \dots \dots (3)$$

و بافتراض  $K$  ثابت في الأجل القصير، و  $V$  ثابت بواسطة ظروف العرض، فإن معادلة كامبرج تصبح عبارة عن علاقة تناسب بين المستوى العام للأسعار و كمية عرض النقود و هي نفس النتيجة التي توصل إليها فيشر، على نحو بسيط يمكن المقارنة بين المعادلة (2) و (3) لمعرفة العناصر المتشابهة بينهما كما يلي:

$$M = \frac{1}{V}PY = KPY \dots \dots \dots (4)$$

حيث يمكن اعتبار  $K = \frac{1}{V}$  و يمكن صياغة معادلة كامبرج على أساس الدخل كالأتي:

$$M^D = K.Y^* \dots \dots \dots (5)$$

حيث  $Y^*$  يمثل الدخل الوطني النقدي.

• النظرية الكينزية:

تختلف النظرية الكينزية عن نظرية كمية النقود في تفسيرها للتضخم في العديد من النقاط. ولعل أول هذه النقاط يتمثل في أن كينز اعتبر النقود لا تستخدم فقط كوسيط للتبادل وإنما أيضا كمستودع للقيمة، أي أن الأفراد يطلبون النقود ليس لإتمام معاملاتهم ولكن أيضا للاحتفاظ بها كشكل من أشكال الثروة لما تتمتع به من سيولة عالية تُمكن أصحابها من استخدامها لمواجهة الطوارئ أو استخدامها بغرض المضاربة. ومن ثم فإن زيادة كمية النقود لا توجّه كليا لزيادة الطلب على السلع و الخدمات وإنما يحتجز منها جزء كثرة لذلك لا تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

أما نقطة الاختلاف الثانية فهي تتمثل في أن كينز أوضح أن الاقتصاد يمكن أن يكون تحت مستوى التشغيل الكامل للموارد، أي يوجد موارد عاطلة و ذلك عكس ما افترضه الكلاسيك، لذلك فإن الزيادة في كمية النقود إذا ترتب عليها زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات فإنها تؤدي إلى زيادة الناتج و منه عدم ارتفاع الأسعار أو تنعكس جزئيا في صورة ارتفاع للأسعار و هي حالة تحفز زيادة الناتج و تسمى التضخم الجزئي.

و تتمثل نقطة الاختلاف الثالثة في أن الزيادة في الطلب الكلي التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، قد لا يكون مصدرها الزيادة في كمية النقود وإنما تمول من الارصدة النقدية العاطلة لدى الافراد أو من خلال زيادة سرعة دوران النقود و من ثمة فإنه حتى لو لم تزداد كمية النقود فإن الأسعار قد ترتفع، و أوضحت النظرية الكينزية أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة يمكن أن تؤدي لارتفاع الأسعار بنفس النسبة في حالات معينة وهي إذا وجهت كل الزيادة في كمية النقود للإنفاق على السلع و الخدمات و لم يحتفظ الافراد بأي ارصدة عاطلة ، وإذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

لكن يلاحظ أن النظرية الكينزية تركز على جانب الطلب وترجع إليه أي نوع من التضخم مهمة بذلك جانب العرض، الذي يعتبر انخفاضه من أهم أسباب التضخم لدى البلدان السائرة في طريق النمو.

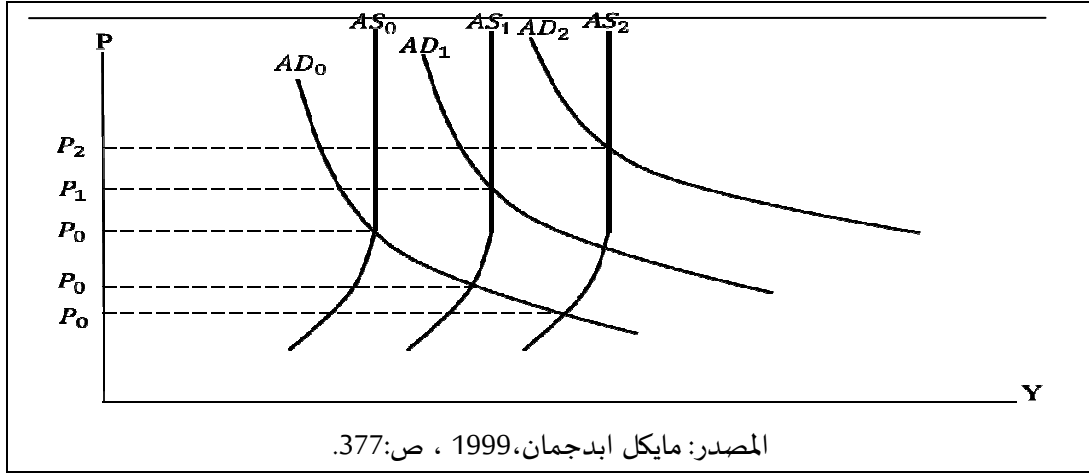
#### • النظرية الهيكلية للطلب

تشير هذه النظرية إلى أن التضخم يرجع إلى التغير في هيكل الطلب الذي لا يصاحبه تغير في هيكل العرض بنفس النسبة، وترجع هذه النظرية إلى شارلز شولتز (Charles Schulz)، فمع زيادة النمو الاقتصادي يتغير هيكل الطلب نتيجة تغير الدخل و أذواق الأفراد فيزداد الطلب على بعض المنتجات بمعدل أكبر عن البعض الآخر، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار السلع التي زاد الطلب عليها عند عدم الارتفاع في العرض بنفس نسبة الزيادة في الطلب، ومن ناحية أخرى لا تنخفض أسعار السلع التي لم يرتفع الطلب عليها نظرا لعدم انخفاض عوائد عوامل الإنتاج كالأجور، حيث تسعى النقابات العمالية لمقاومة أي انخفاض في أجور عمالها، كما أن ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تشترك هذه الصناعات في استخدامها مع الصناعات التي توسع الطلب على منتجاتها، كل هذا يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار نتيجة تغير هيكل الطلب (عبد القادر عطية، 2004، 176-178).

#### • التضخم الناشئ عن سحب الطلب:

عند تزايد العرض الكلي في ظل ثبات الطلب الكلي، يتناقص المستوى العام للأسعار، وبافتراض أن العرض الكلي هو  $AS_0$  والطلب الكلي هو  $AD_0$  في الشكل رقم 1 ولذلك فإن سعر التوازن يتحدد عند  $P_0$  وعند تزايد عرض العمل ورأس المال، وتحسن المستوى التكنولوجي، ينتقل منحني العرض الكلي إلى اليمين، في ظل ثبات الطلب الكلي، سينخفض المستوى العام للأسعار من  $P_0$  إلى  $P_0'$ . إذن كيف يحدث التضخم؟ طبقا لنظرية جذب الطلب يحدث التضخم إذا ارتفع الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي ولنفرض أن الطلب الكلي هو  $AD_0$  وأن العرض الكلي هو  $AS_0$  وأن سعر التوازن هو  $P_0$ . فإذا ارتفع الطلب الكلي إلى  $AD_1$  والعرض الكلي إلى  $AS_1$  فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع إلى  $P_1$  وبالمثل إذا ارتفع الطلب الكلي إلى  $AD_2$  والعرض الكلي إلى  $AS_2$  فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع إلى  $P_2$ .

الشكل 1: التضخم الناشئ عن جذب الطلب



إن التضخم الناشئ من سحب الطلب قد يحدث نتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبية متعاقبة، ومع ذلك يوافق الاقتصاديون على أن التضخم لا يمكن أن يستمر بدون زيادة في عرض النقود، وبما أن هذا النوع من التضخم ناجم عن نمو الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي فإن السياسات التي يجب أن تُتبنى تتمثل في تخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي أو رفع معدل الزيادة في العرض الكلي، فبالنسبة للطلب الكلي على البنك المركزي القيام بتخفيض معدل النمو في عرض النقود وفي المقابل يجب على الحكومة تخفيض معدل الزيادة في انفاقها، أو زيادة الضرائب، أو أن تجمع بينهما. وعليه إذا تم تبني هذه السياسات فإن الطلب الكلي سيزيد بسرعة أقل ومنه انخفاض معدل التضخم (مايكل أبدجمان، 1999، ص:176، 178).

ونخلص من النظريات المختلفة لنظريات الطلب أن الزيادة في الطلب الكلي ليست ظاهرة تضخمية في كل الحالات وإنما يرجع ذلك إلى مرونة العرض الكلي.

ويلاحظ عموماً أن نظريات الطلب، تشير إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و البطالة، فزيادة الطلب الكلي وإن كانت تؤدي إلى زيادة الناتج ومن ثم تقليل البطالة، إلا أنها تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، ولقد أثبت الاقتصادي فيليبس (Philips) وجود هذه العلاقة العكسية في دراسة أجراها عام 1958 باستخدام بيانات من المملكة المتحدة (عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص:180، 178).

### 2.1.2 نظريات العرض:

تتفق نظريات العرض على أن مصدر التضخم يتمثل في قصور جانب العرض الكلي، ونفرق في هذا الصدد بين نوعين من النظريات:

• نظرية دفع النفقة (Cost Push inflation)

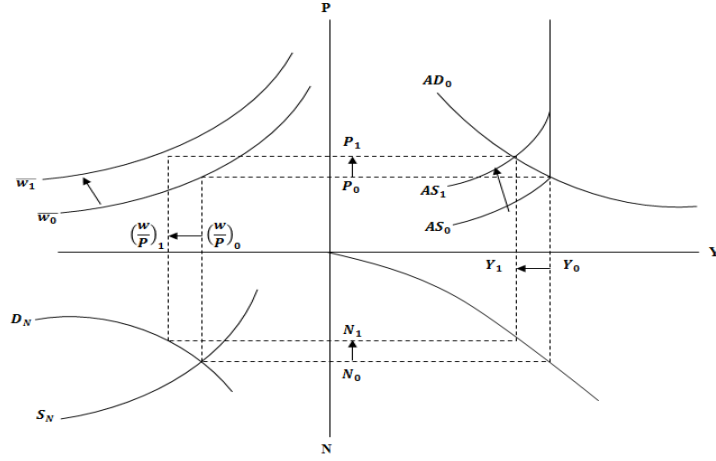
ان التضخم حسب هذه النظرية يعزى إلى التصرفات الاحتكارية للاتحادات العمالية و المؤسسات الإنتاجية، وهكذا فإنه طبقاً للنظرية يحدث التضخم بسبب ضغوط النقابات العمالية لزيادة الأجور بزيادة أكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية، كما ينشأ التضخم من الممارسات الاحتكارية للمؤسسات الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع النفقات، إن التضخم بدفع النفقة الذي يحدث بسبب النقابات قد يسمى بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور wage – push inflation بينما التضخم الناشئ عن سلوك المؤسسات الإنتاجية يطلق عليه التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح Profit Push inflation.

وعند افتراض أن النقابات العمالية قد تسببت في التضخم من خلال نجاحها في المساومة الجماعية في الحصول على أجور تزيد كثيراً عن الزيادة التي تقررها سوق العمل، و بافتراض أن هذه الزيادات كبيرة إلى حد يكفي لزيادة متوسط الأجور النقدية في الاقتصاد الوطني. وبالاستعانة بالشكل رقم 2 يمكن تحليل أثر هذه الزيادات.

لنفترض أن الطلب الكلي هو  $AD_0$  وأن العرض الكلي مع الأجور النقدية المفترض جمودها هو  $AS_0$  وأن سعر التوازن هو  $P_0$  والأجر النقدي هو  $W_0$  والأجر الحقيقي  $W_0/P_0$  و الناتج  $Y_0$ . ولنفترض بعد ذلك أن النقابات العمالية نجحت في دفع مستوى الأجور إلى مستوى أعلى هو  $W_1$ ، فإن منحنى الأجور النقدية ينتقل إلى المستوى  $W_1$  و بانتقال منحنى الأجور النقدية فإن منحنى العرض الكلي ينتقل إلى  $AS_1$  و مع ثبات الطلب الكلي فإن مستوى الأسعار سيرتفع إلى  $P_1$  وهذا يعني أنه إذا زادت الأجور النقدية في ظل الظروف المبينة فإن مستوى الأسعار سيرتفع. و مع انخفاض العرض الكلي فإن العمالة و الناتج سينخفضان.

الشكل 2: الاتحادات العمالية و التضخم بدفع النفقة

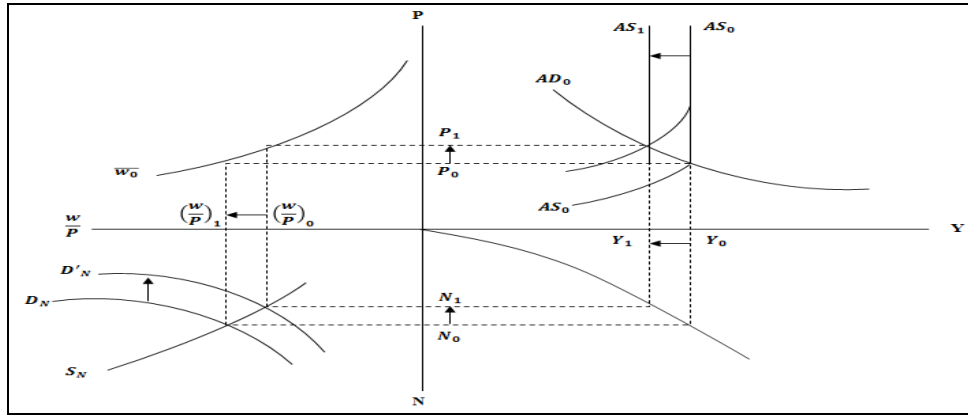




المصدر: مايكل ابدجمان، 1999، ص:380.

أما التضخم بسبب دفع النفقة نتيجة سلوك المؤسسات الانتاجية فيكون من خلال سياسات التسعير الاحتكارية، فإذا كان الاقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة فإن ذلك لا يمكن أن يحدث لأن الأسعار تتحدد بقوى العرض و الطلب. و ثمة احتمال آخر هو أن الاقتصاد إذا اتجه إلى وضع أكثر احتكارا فإن التضخم لابد أن يحدث ولتوضيح ذلك نفترض أن العرض الكلي هو  $AS_0$  و الطلب الكلي هو  $AD_0$  و من ثمة فإن سعر التوازن يتحدد عند  $P_0$  و أن منحنى الطلب على العمل  $D_N$  في ظل المنافسة الكاملة كما هو مبين في الشكل رقم 03، فإذا تميز الاقتصاد بخصائص الاحتكار فإن الطلب على العمل سينخفض لينتقل إلى  $DN_1$  و بالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي إلى  $AS_1$  و بما أننا نفترض أن الطلب الكلي ثابت، فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع إلى  $P_1$ .

الشكل 3: القوى الاحتكارية و التضخم بدفع النفقة



المصدر: مايكل ابدجمان، 1999، ص:384.

## • النظرية الهيكلية للعرض

تهتم هذه النظرية بتفسير التضخم لدى البلدان السائرة في طريق النمو، الذي يرجع إلى عدة اختلالات في هيكل الإنتاج ومن مميزات ما يلي:

### ✓ التركيز على إنتاج المواد الأولية

من خصائص البلدان السائرة في طريق النمو، أو المتخلفة أنها تخصص في إنتاج مواد أولية (معدنية، زراعية، بترولية). وفي المقابل تقوم البلدان المتقدمة بإنتاج منتجات صناعية، مما يؤدي إلى تبعية اقتصادية للبلدان المتخلفة والسائرة في طريق النمو لهذه الأخيرة، حيث تعمل البلدان المتقدمة على تخفيض الطلب على هذه المواد الأولية عند اكتشاف مصادر بديلة لهذه الأخيرة، مما يعمل على تراجع مستوى الموارد المالية من العملة الأجنبية لدى البلدان المصدرة لها، ومنه انخفاض طلبها على السلع الرأسمالية الذي يؤدي إلى تراجع العرض الكلي، ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما يرتفع مستوى التضخم المستورد لدى البلدان المتخلفة والسائرة في طريق النمو عند حدوث تغيرات اقتصادية أو سياسية تعمل على رفع أسعار المواد الأولية التي تدخل في إنتاج السلع الرأسمالية. بالإضافة إلى أن ارتفاع الدخل لارتفاع مستوى الصادرات للبلدان السائرة في طريق النمو والمتخلفة يترتب عليه ارتفاع في الطلب الكلي، مما سيعمل على ارتفاع الأسعار.

### ✓ انخفاض مرونة عرض المنتجات الغذائية

إن ارتفاع وتيرة النمو السكاني الذي تعرفه البلدان السائرة في طريق النمو والمتخلفة بنسبة أكبر من نمو الإنتاج الغذائي، يعمل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، نتيجة زيادة الواردات من هذه السلع التي تخضع لتقلبات الأسعار في السوق الدولية.

### ✓ طبيعة عملية التنمية

إن ارتباط عملية التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو والمتخلفة ببناء هياكل قاعدية من شأنه رفع المستوى العام للأسعار بحكم أن هذه المشاريع الاستثمارية لا ينجر عنها زيادة الناتج المادي، وعليه فإن زيادة مستوى الإنفاق على هذه المشاريع من شأنه زيادة مستوى الدخل لدى الأفراد دون أن يقابله زيادة في مستوى الناتج الموجه للاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 189، 187)

## 2.2 محددات التضخم حسب المدارس الاقتصادية

حسب مدارس الاقتراب الكلاسيكي يعزى سبب التضخم الى ارتفاع الاصدار النقدي، بينما يرى منظرو مدارس الإقتراب الكينزي أن ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي هو مصدر التضخم ، وهو ما سنأخذه بعين الاعتبار في النمذجة القياسية.

### 3. أثر الظرفية الاقتصادية على التضخم

إن توفر الجزائر على إيرادات مالية معتبرة سنة 1980، ونضوبها سنة 1986، بالإضافة الى ضعف الاقتصاد الوطني لارتباطه بتقلبات الإيرادات النفطية، قد أثر على توجهات السياسة الاقتصادية الكلية آنذاك، التي بدورها أثرت على معدلات التضخم، كما أن هذه الظرفية الاقتصادية (خلال مرحلة الثمانينات) هي التي مهدت الطريق للفترة التي بعدها أي مرحلة (1990-1998)، حيث شهدت هذه الفترة لجوء منفذي القرار الى المؤسسات المالية الدولية لتمويل الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لسير عجلة الاقتصاد أي اللجوء الى الاستدانة، ما انجز عنه عدة آثار اقتصادية واجتماعية تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم، البطالة، الفقر... الخ، بعد مرحلة التسعينيات دخلت الجزائر مرحلة الإنعاش الاقتصادي وذلك في الفترة (2001-2014)، فهو برنامج يهدف الى زيادة الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاجتماعي بالدرجة الأولى، كما ساعدت الظرفية الاقتصادية من ارتفاع الإيرادات النفطية وتسجيل معدلات نمو معتبرة كلها منوط بقطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2013) الى تحجيم ارتفاع معدلات التضخم. لذا سنلقي الضوء من خلال هذا الجزء على الظرفية الاقتصادية وتأثيرها على معدلات التضخم بداية من مرحلة التسعينات إلى غاية سنة 2017.

### 1.3 تطور التضخم بعد لجوء الجزائر الى المؤسسات الدولية:

بعد فشل متخذي القرار في محاولة التحكم في المؤشرات الاقتصادية الكلية والوفاء بالنفقات العامة خلال فترة الثمانينات، مما أدى إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية لتمويل الاقتصاد في إطار التوقيع على اتفاقية ستاند باي الأول الذي امتد من 13 ماي 1989 الى 30 ماي 1990 واتفاق ستاند باي الثاني الذي بدأ بتاريخ 03 جوان 1991 الى غاية 31 مارس 1992. كما أن عدم قدرة الجزائر على تسديد الديون سنة 1993، بعد مرحلة الاستراحة (1992-1993) التي سجلت عجز في الميزانية قدره 100 مليار دج عام 1993، أجبر الحكومة على التفاوض حول اتفاق ستاند باي جديد خاص بالسنة المالية (1994-1995)، رفقة اتفاق موسع دام ثلاث سنوات، وهو ما يعرف ببرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998). إن هذه الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي امتدت من (1989-1998)، جعلت من هذا الأخير يملي على متخذي القرار اتخاذ مجموعة من التدابير للخروج من الاختناق المالي الذي كان يعيشه الاقتصاد الجزائري آنذاك، لذا سنعمل على تحليل واقع هذه السياسات وتأثيرها على معدل التضخم كما هو موضح في ما يلي:

**1.1.3 السياسة المالية:**

تميزت المرحلة الأولى (1989-1991) بتحجيم التوسع في النفقات العامة بما يتوافق واقتراب صندوق النقد الدولي، أما المرحلة الثانية فتميزت بفترة الاستراحة (1992-1993) إذ ارتفعت النفقات العامة نتيجة زيادة الأجور وعليه ارتفاع في التضخم النقدي في حين تميزت المرحلة الثالثة بالعودة الى الالتزام بالصرامة في الميزانية (تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، ص:36،33). إن هذه الإجراءات أدت الى مجموعة من النتائج تمثلت في انخفاض النفقات الجارية بمقدار 5.2% للفترة الممتدة من 1988 إلى 1990. وذلك لانخفاض الكتلة الأجرية الناجم عن حل المؤسسات العمومية كما يرجع ارتفاع النفقات الجارية سنة 1991 الى مواصلة تخفيض قيمة الدينار وما انجز عنه من تمويل لصناديق دعم الأسعار الاستهلاكية، إذا مولت هذه الصناديق بحلول سنة 1989 بحوالي 52.6 مليار دج عوض 27 مليار دينار وذلك نتيجة خفض الدينار، وارتفاعاً للكتلة الأجرية من 71 مليار عام 1991 الى 110.3 مليار 1992 حسب معطيات صندوق النقد الدولي، بالإضافة الى أنه تم تسجيل فائض في الخزينة والميزانية سنوي 1990، 1991. كحوصلة عن هذه الفترة (1989-1993) تم تسجيل عجز في الميزانية خلال سنة 1993 لارتفاع النفقات العامة وانخفاض الإيرادات بـ 2.7% وذلك لانهبان أسعار البترول في الأسواق العالمية الذي لم يمكن احتواءه بسبب تخفيض قيمة الدينار سنة 1991 (نفس المرجع السابق، ص: 36-38).

أما فيما يخص اتفاق ستاندباي المبرم في شهر أفريل 1994 والاتفاق الموسع (1995-1998) فكان يصبوا الى تحقيق فائض في المالية العمومية، وبالفعل كانت نتائجه جد إيجابية مما انعكس على التوسع النقدي ومنه الحد من التضخم، حيث سجل رصيد الميزانية الى اجمالي الناتج الداخلي سنة 1995 رصيذا موجبا بلغ 0.6% و 3.9% و 2.9% سنوي 1996 و 1997، المترتب عن التخفيض الصارم للنفقات لاسيما نفقات التجهيز (نفس المرجع السابق، ص: 50، 52).

**2.1.3 السياسة النقدية:**

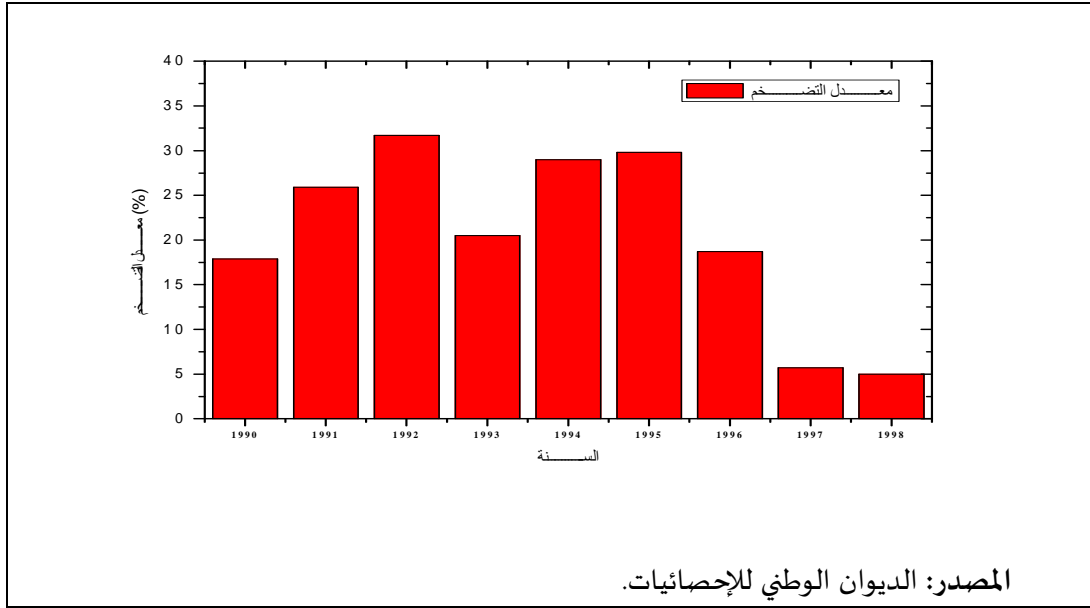
تمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية خلال المرحلة (1989-1991) بالحد من الإصدار النقدي، وبالفعل انتقلت نسبة الكتلة النقدية من الناتج الداخلي من نسبة 83.68% سنة 1988 الى 52% فقط سنة 1991 ويرجع ذلك الى تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار بالإضافة الى الفائض في الميزانية المحقق سنوي 1980 و 1990. في حين إن السياسة المالية التوسعية المعمول بها سنة 1992 أدت الى توسع نقدي حاد (تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 41) ترتب عليه اتخاذ إجراءات جد صارمة في اطار برنامج ستاندباي الجديد، وهذا لتصحيح الانحرافات التي كانت موجودة في الفترة (1991-1992) للحد من الضغوط التضخمية ودعم

سعر الصرف الجديد للدينار بعد تخفيض قيمته بـ 40.17% في شهر أفريل 1994، وذلك بتحديد سقف لتوسع الكتلة النقدية  $M_2$  والحد من توسع القرض الداخلي لرفع احتياطات الصرف ومنه تحسن قيمة العملة، وبالفعل فقد انخفض التوسع في الكتلة النقدية الائتمانية ( $M_1$ )، حيث انخفض معدلها من 20.8% سنة 1993 الى 6.6% سنة 1994. بالإضافة الى تسجيل انخفاض في توسع الكتلة النقدية ( $M_2$ ) من معدل 21.5% سنة 1993 الى 10.5% نهاية سنة 1995. كما جمدت نسبة من الموارد بفضل إعادة الجدولة لتفادي الآثار التضخمية. زد عن ذلك، إن التدابير المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار (السياسة النقدية) من رفع معدل الخصم وتحديد سقف لسعر الفائدة لدى البنوك التجارية بـ 5% قد ساهم في تدهور السيولة المصرفية (نفس المرجع السابق ذكره، ص: 54-59)، مما ترتب عنه انخفاض في معدل التضخم من 20.5% سنة 1993 الى 15.1% سنة 1996، ثم الى 5.7% و 5% سنقي 1997 و 1998 على الترتيب (معطيات الديوان الوطني للإحصائيات).

### 3.1.3 سياسة سعر الصرف:

في أواخر شهر سبتمبر 1991، تم تخفيض لقيمة الدينار للحد من التوقعات التضخمية المترتبة عن انزلاق قيمته، كما أوصى صندوق النقد الدولي بمواصلة تعديل سعر الصرف قصد تقليص نسبة التضخم التفاضلية مع الشركاء التجاريين إلا أن هذا لم يتم لمعارضة متخذي القرار لهذا الإجراء، ونتج عن ذلك استقرار لسعر الصرف الاسمي في سنة 1992 (تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 44، 43) مما أدى الى ارتفاع معدل التضخم الى 22.8% سنة 1992، كما تم تخفيض قيمته بنسبة 7.3% في شهر مارس سنة 1994 و 40.17% في شهر أفريل من نفس السنة وذلك في إطار تحقيق التوازنات الخارجية (ميزان المدفوعات)، التي كانت من بين أهداف برامج مع التعديل الهيكلي. إن ارتفاع احتياطات الصرف الى 4.5 مليار دولار سنة 1996، 6.4 مليار دولار سنة 1997 و 8.5 مليار دولار 1998 أتاح الفرصة لبنك الجزائر بوضع حد لتدهور سعر صرف الدينار (نفس المرجع السابق، ص: 72، 71). كما ساهم في تخفيض معدلات التضخم التي انتقلت من معدل 18.69% سنة 1996 الى 5.7% سنة 1997 و 5% سنة 1998. والشكل الموالي يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1998).

الشكل 2: تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1998)



### 2.3 التوازنات الاقتصادية الكلية واستقرار معدل التضخم خلال الفترة (2000-2016):

إن تحقيق مؤشرات إيجابية حول التوازنات الاقتصادية الكلية من انتعاش لميزان المدفوعات، وتراكم معتبر لاحتياطات الصرف وذلك خلال الفترة (2000-2002)، بالإضافة إلى تسجيل تراكمات معتبرة للاذخار سنتي (2000، 2001)، الذي أتاح الفرصة لمواصلة برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما سجل تحسن على مستوى التوازنات المالية الداخلية من تحقيق فائض إجمالي للخزينة العمومية قدر بـ 400 مليار دينار (ما يقارب بـ 10% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 و 170 مليار دينار سنة 2001 و 122 مليار دينار خلال السداسي الأول من سنة 2002) مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002، ص: 64، 78).

في ظل هذه الظرفية الاقتصادية، لجأ بنك الجزائر من أجل التحكم في معدل التضخم إلى إعادة تنشيط أداة الاحتياطات الاجبارية وذلك من أجل التحكم في السيولة المصرفية (نفس المرجع السابق، ص: 88)، مما ساهم في تسجيل انخفاض لمعدل التضخم للسداسي الأول لسنة 2002، مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2001.

إن تواصل التطور الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السداسي الأول من سنة 2003، بفضل الارتفاع المستمر لأسعار البترول الذي سجل 28.9 دولار خلال السداسي الأول من سنة 2003، مقارنة بـ 27 دولار و 24.8 خلال السداسي الأول لكل من سنتي 2002 و 2001 على التوالي، ترتب

عنه تراكم للدخار المالي العمومي، ما أتاح الفرصة لمباشرة برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) وهذا بإعطاء دعم مالي جديد لمواصلة جهود التنمية في الجزائر، بالإضافة الى تحقيق توازنات خارجية جد مرضية من تحسن لرصيد الميزان المدفوعات واحتياطي الصرف (الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، ص: 128، 129)، مما ساهم في استقرار معدل التضخم بزيادة ضعيفة قدرت بـ 0.8% مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2002، ومرد ذلك هو انخفاض قيمة الدينار مقابل الأورو الذي أدى الى ارتفاع فاتورة الواردات.

انعكس تطور أسعار النفط نحو الارتفاع خلال السداسي الثاني من سنة 2003 بصفة إيجابية على الوضع النقدي والمالي والاحتياطات من العملة الصعبة، مما انجر عنه ارتفاع ضئيل لنسبة التضخم التي قدرت بـ 2.6% في نهاية ديسمبر 2003 كما أن ارتفاعه بهذه النسبة مرده انطلاق البرامج الاستثمارية العمومية التي قد ينجر عنها زيادة في المداخيل التي تؤدي الى ارتفاع في معدلات التضخم (الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، ص: 3، 4).

ساعدت الوفرة المالية للظرفية الاقتصادية للسداسي الأول من سنة 2004، على تواصل تجميع التوازنات الاقتصادية الكلية المحققة سنة 2003، بفضل الارتفاع المتواصل لسعر البترول والذي سجل زيادة قدرها 22.31% مقارنة سنة 2003. كما حقق ميزان المدفوعات فائضا معتبرا قدر بنحو 3 مليارات دولار للسداسي الأول من سنة 2004، ساهم في تراكم احتياطات الصرف التي بلغت 34.7 مليار دولار في نهاية جوان 2004، كما تحسنت قدرة الاقتصاد الوطني على تسديد الديون الخارجية، والتي سجلت انخفاضا معتبرة ابتداء من سنة 2000 (مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004، ص: 15-23)

إن هذه الظرفية الاقتصادية، كذا الهدف الرئيسي لبنك الجزائر والذي يصبوا لتحقيقه والمتمثل في التحكم في معدل التضخم في ظل فترة تتسم بتنشيط الطلب الكلي وذلك خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، جعلنا من السياسة النقدية أكثر فعالية من خلال تحكمها في مستوى التضخم النقدي، وذلك بفضل سياسة الاحتياطي الاجباري، إذ بلغت قيمة الاحتياطي الاجباري 413.5 مليار دينار في نهاية جوان 2004 مقابل 246.3 مليار دج خلال نفس الفترة لسنة 2003 (مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ص: 31)، وعليه أدى تفاعل هذه المؤشرات الاقتصادية الى استقرار معدل التضخم عند 4% مقابل 4.3% سنة 2003، وفي سنة 2006 تسارعت وتيرة تسديد الديون الخارجية، وهذا بفضل الوفرة المالية التي ميزت الفترة ما بعد سنة 2000، كما تسارعت وتيرة نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (2005-2007) وهذا بفضل النمو الكبير للأرصدة الخارجية خلال نفس الفترة، كما سجلت الخزينة العمومية فوائض مالية معتبرة بفضل الظرف النفطي المناسب منذ سنة 2000، كما أدى التطبيق الفعال لأدوات السياسة النقدية الى

التحكم في معدلات التضخم خلال الفترة (2005-2007)، وإذ بلغ 3.5% سنة 2007 وهي نسبة تفوق بقليل النسبة المستهدفة والمقدرة بـ3% (النسبة المستهدفة التي حددها مجلس النقد والقرض) في ظل ظرف اقتصادي اتسم بارتفاع الأجور خلال السداسي الثاني من سنة 2006، وارتفاع ميزانية الاستثمارات العمومية (الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم خلال سنوات (2005، 2006 و2007، ص: 16.4) بالرغم من الازمة المالية العالمية لسنة 2008، وانعكاساتها على قطاع المحروقات، الذي عرف ركودا خلال الثلاثي الرابع من نفس السنة، استمرت الجزائر في تحقيق مؤشرات جد إيجابية لمستوى الأداء الاقتصادي الكلي من تحقيق تراكمات مهمة لاحتياطات الصرف، ومستوى جد متدني للدين الخارجي (2.5% من اجمالي الناتج الداخلي)، وتحقيق لفوائض مالية معتبرة ساهمت في ارتفاع الادخار العمومي الذي تجاوز مستوى الاستثمارات العمومية مما أدى الى تسجيل معدل النمو قدر بـ6% خارج قطاع المحروقات، في حين بقي معدل التضخم تحت الرقابة بفضل السياسة النقدية للبنك المركزي، إذ سجل معدل 4.4% سنة 2008 مقابل 3.5% سنة 2007، والذي يمثل الوتيرة الأعلى منذ 4 سنوات، بالإضافة الى كل هذا سمح استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، بالتخفيف من الصدمات الخارجية للتضخم المستورد لنفس السنة (بنك الجزائر، التقرير السنوي لـ 2008، ص: 221.7).

سجل معدل التضخم وتيرة نمو سريعة سنة 2009 قدرت بـ6.4% أي ارتفاع بـ2% مقارنة سنة 2008، وذلك مرده تباطئ معادلات النمو الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الواردات في النصف الثاني من سنة 2009 (التضخم المستورد) (Banque d'Algérie, Rapport 2009, p:37,50). استمرت التوترات التضخمية في سنة 2010، لكن بمعدلات أقل من السابق، حيث انتقل معدل التضخم من 6.1% في 2009 الى 4.1% سنة 2010، ويعود هذا التضخم الى ارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الفلاحية لسنة 2010 (بنك الجزائر، التقرير السنوي لـ 2010، ص: 21، 39)، كما سجل النمو الاقتصادي انتعاشا قدر بـ3.3% مقارنة بسنتي 2008 و2009، مرده انتعاش الطلب الداخلي الذي تعزز بارتفاع المداخيل، وانخفاض في عجز الميزانية (1.1% من اجمالي الناتج الداخلي مقابل 5.7% سنة 2009).

ساهم ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار لسنة 2011 في الحد من آثار التضخم المستورد على مستوى الأسعار في ظرف اقتصادي تميز بتقلبات شديدة في أسعار السلع الأساسية وهذا على المستوى العالمي.

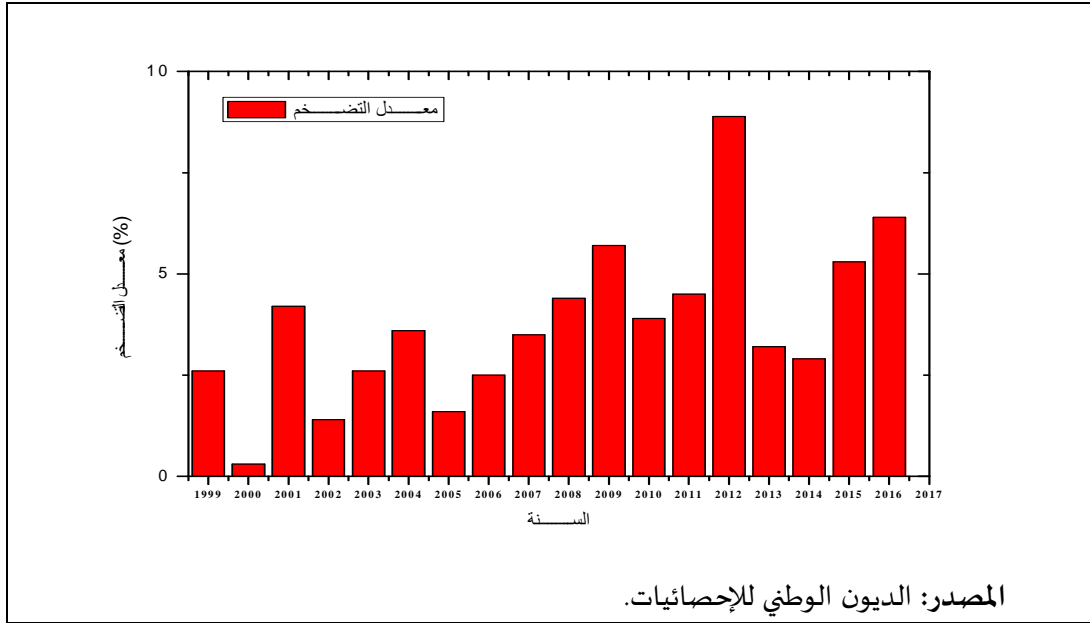
فارتفاع معدل التضخم خلال هذه السنة كان سببه النمو القوي في الكتلة النقدية الذي سجل 19.9% سنة 2011 مقابل 15.4% سنة 2010 (بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2011، ص:



199-201)، مرد ذلك هو ارتفاع النفقات العامة الجارية الى اجمالي الناتج الداخلي الى 26.4%، كما بلغ ارتفاع اجمالي نفقات الميزانية بشكل قوي في سنة 2011 (28.3% مقابل 5.2% في سنة 2010). كما واصل ارتفاع معدل التضخم في سنة 2012، ليلبغ النسبة الأكثر ارتفاعا خلال العشرية بما يعادل 9.9% حسب المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك، حيث تمثلت أهم العوامل التي أدت الى ارتفاعه بهذه النسبة ارتفاع الكتلة النقدية التي ساهمت بـ 84% في ارتفاع معدل التضخم، بالإضافة الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي ساهمت في ارتفاع هذا الأخير بـ 14% سنة 2012، مقابل 30% سنة 2011، في حين بقي أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي منخفضا، حيث قدرت مشاركته في معدل التضخم لسنة 2012 بنسبة 2%. وفي المقابل، لابد من الإشارة أن سنة 2012 لم تعرف ارتفاعات في الأجور كما كان عليه الحال سنة 2011، أي لم يكن هناك ارتفاع في الطلب الكلي ومنه التضخم الناجم عن ارتفاع الكتلة الأجرية، في ظل عدم مرونة جهاز الإنتاج خاصة لدى السلع واسعة الاستهلاك (بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012، ص: 51، 52)، حيث قام بنك الجزائر مع بداية سنة 2013 برفع معدل الاحتياطات الاجبارية في شهر ماي من نفس السنة، وبالفعل ساهمت هذه السياسة بتخفيض معدل التضخم الى 3.26% بعدما سجل معدل قياسي سنة 2012 (بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013، ص: 202)،

أدى انخفاض أسعار البترول إبتداء من جوان 2014 الى تدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث انخفضت إحتياطات الصرف الى 178.9، 144.1 و 114.1 مليار دولار خلال سنة 2014، 2015 و 2016 بعد أن سجلت 194 مليار دولار سنة 2013، مما أدى الى ارتفاع في معدل التضخم سنقي 2015 و 2016 بما يعادل 4.4% و 6.4% على الترتيب مقابل 3.3% و 2.9% سنقي 2013 و 2014. كما تجدر الإشارة الى أن مصدر التضخم سنة 2015 هو التضخم المستورد وليس التوسع النقدي الذي لم يتجاوز 0.1% بعد أن سجل 14.6% في سنة 2014. (بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015، ص: 46، 8)، ومصدر التضخم سنة 2016 هو عدم التحكم في ضبط أسواق السلع الاستهلاكية وليس تطور الكتلة النقدية  $M_2$  وتدهور سعر الصرف و ارتفاع أسعار أهم السلع المستوردة (بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، ص: 8).

الشكل 3: تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2016)



### 2.3: نمذجة قياسية لمحددات التضخم

سنحاول في هذا الجزء اقتراح نموذج قياسي يحاول تفسير تغيرات معدل التضخم في الجزائر، استنادا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و التي تم اختيارها من خلال النظرية الاقتصادية و الواقع الاقتصادي، المتمثلة في وتيرة تطور كل من الكتلة النقدية، الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة، فائض الطلب الكلي بالأسعار الثابتة، حجم الواردات بالأسعار الثابتة و سعر الصرف. اعتمادا على بيانات البنك العالمي (لكل متغيرات الدراسة) للفترة (1990-2017). كما تجدر الإشارة أن المتغير التابع المتمثل في معدل التضخم قد تم استخدام مكمش الناتج الداخلي الخام للتعبير عن تغيراته بحكم أن هذا الأخير هو أكثر المؤشرات استخداما و تمثيلا للتعبير عن تغيرات معدل التضخم.

بعد عملية التقدير بالإستعانة ببرنامج Eviews.10 ، تحصلنا على النتائج التالية:

$$inf = 32.81 - 0.3(ER) - 0.0004(ADR) + 0.41(GR) - 0.59(IMPR) - 0.007RM_2$$

<i>t. student</i>	3,95	- 3.22	- 0.04	0.73	- 2.63	0.003
-------------------	------	--------	--------	------	--------	-------

$$R^2 = 0,59 \quad F = 6,19 \quad t_{21}^{0,025} = 2,08 \quad dw = 2,07 \quad d_1 = 1,01 \quad d_s = 1,86 \quad n = 27$$

$$A^2 = 0,28 \quad p. value A^2 = 0,6 \quad \left( \chi^2_{0,05}(20) = 31,41 \right) \quad (n.R^2)_{white test} = 23,24$$

قبل اختبار معنوية المعلمات المقدرة للنموذج، يجب التأكد من وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية الذي يسمح باختبار المعنوية الاحصائية للمعلمات باستعمال الاختبارات التقليدية ( $F, t$ ). باللجوء الى اختبار (Anderson & Darling) الذي يرمز له بـ  $A^2$  لصغر حجم العينة ( $n=27$ ).

تشير قيمة احتمال احصائية  $A^2$  [أكبر من مستوى معنوية  $\alpha = 5\%$ ] الى وجود التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية. كما أنها غير مرتبطة ذاتيا حسب احصائية درين واتسن، بالإضافة الى ثبات تباها من مشاهدة الى أخرى حسب الاحصائية وايت التي هي أقل من القيمة الحرجة لتوزيع كي مربع بمستوى معنوية 5%، كما تبين إحصائية ستودنت عدم معنوية معلمة كل من متغير وتيرة نمو الطلب الكلي (ADR)، الانفاق الحكومي (GR)، الكتلة النقدية ( $RM_2$ )، بينما يؤثر كل من سعر الصرف (ER) و تيرة ارتفاع الواردات (IMPR) على معدل التضخم، وهما مقبولان من الناحية الاقتصادية، حيث يؤدي تحسن سعر صرف العملة حسب النظرية الاقتصادية الى ارتفاع قوتها الشرائية أي انخفاض معدل التضخم ومنه فالإشارة السالبة مقبولة إقتصاديا، إذ يؤدي تدهور سعر الصرف بـ 1% الى ارتفاع التضخم بـ 0,3%. كما تؤثر الواردات على التضخم باتجاهين عكسي و طردي، فالأثر الطردي يحصل عندما تسد فجوة الطلب المحلي من السلع والخدمات بأثر تضخم سحب الطلب ومن ثمة فإرتفاع الواردات يعمل على تخفيض التضخم الذي تكون أسبابه داخلية، بينما الأثر الطردي يمكن أن يعمل من خلال التضخم المستورد وهو ما يتفق و الواقع الاقتصادي حيث تعود أسباب التضخم حسب هذا النموذج الى حجم الواردات بحوالي 59%.

#### 4. خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة أن وتيرة تغير كل من الطلب الكلي، الاتفاق الحكومي، والكتلة النقدية لا يؤثران في تغير معدلات التضخم وذلك حسب نتائج الدراسة القياسية، بينما يؤثر كل من سعر الصرف و وتيرة تطور حجم الواردات بالأسعار الثابتة على مستوى التضخم وهو ما يتفق و الواقع الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2017) التي شهدت ارتفاع في مستوى الواردات، ومنه انتقال التضخم من البلدان المصدرة الى الاقتصاد الجزائري الذي يشهد ارتفاع في الطلب الكلي مقابل عدم تلبية العرض المحلي لذلك الطلب الذي يلبي من خلال اللجوء للإستيراد وعليه فإن التضخم في الجزائر حسب نتائج هذه الدراسة مصدره التضخم المستورد بحوالي 59%.

#### 5. قائمة المراجع:

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، مصر، 2005.
- مايكل أبادجمان ، تعريب محمد ابراهيم منصور، تقديم سلطان محمد السلطان ، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- يحيات مليكة (2006-2007)، اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة [1970-2005]، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (1998). تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي. الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (1999). التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1998.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2002). مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002. الدورة العامة الواحدة والعشرون. الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2003). الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003. الدورة العادية الثالثة والعشرون. الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2004). الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003. الدورة العامة الرابعة والعشرون ، الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. 2004. مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004. الدورة العامة الخامسة والعشرون. الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2005). مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004. الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. 2008، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم خلال سنوات (2005، 2006 و 2007). الجزائر.
- بنك الجزائر. 2009. التقرير السنوي لـ 2008: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- بنك الجزائر. 2011. التقرير السنوي لـ 2010: التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر. الجزائر.
- بنك الجزائر. 2012. التقرير السنوي لـ 2011: التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر، أكتوبر 2012 ، الجزائر.

بنك الجزائر. التقرير السنوي لسنة 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، الجزائر.

بنك الجزائر. التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014. الجزائر.

بنك الجزائر. التقرير السنوي لـ 2015. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، نوفمبر 2016. الجزائر.

بنك الجزائر. التقرير السنوي لـ 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017. الجزائر.

✚ Banque d'Algérie. (2010).Rapport (2009). Evolution Economique et Monétaire en Algérie. Alger.

✚ Régis bourbonnais, (2015) , Econométrie : cours et exercices corrigés,9ème édition, Dunod, paris.